الأمم المتحدة
S/PV.5472
مجلس الأمن
السنة الحادية والستون
مؤقت

الجلسة **٥٤٧٢**

الأربعاء، ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/١٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيد بيريرا بلاسينثيا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد مانونغي
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد لي جونخوا
	غانا	السيد كريستيان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد إكوييه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد باي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد أوشيما
	اليونان	السيدة بابادوبولو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

06-39818 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): لقد شهد الشهر الماضي ارتفاع حدة التوتر وزيادة العنف فيما بين الفلسطينيين أنفسهم، وفي الصراع بينهم وإسرائيل. وألحقت أعمال العنف أضرارا بالغة بالمدنيين الفلسطينيين في غزة، واندلعت أعمال العنف أيضا بشكل كبير على امتداد الخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل. ورغم استمرار العنف، اتُخِذَت بعض الخطوات الإيجابية لوقف التصعيد في حالة لا تزال كثيرة التقلب بشكل عام. ويجب وقف كل أعمال العنف، لا سيما تلك التي تعرض المدنيين للخطر أو تستهدفهم بشكل مباشر، وإجراء مفاوضات من أجل تسوية شاملة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي دون مزيد من التأخير.

أود الآن أن أشرع في مناقشة التطورات السياسية الأساسية. في ١٠حزيران/يونيه، دعا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، الرئيس عباس إلى إجراء استفتاء في ٢٦ تموز/يوليه، بشأن العهد من أجل المصالحة الوطنية الذي اتفق عليه السجناء الفلسطينيون. وأشار الرئيس عباس إلى أن مرسومه لا ينفي إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء في أي وقت قبل موعد الاستفتاء، وفي هذه الحالة، لن يتم بالضرورة تنظيم الاستفتاء. وفي مناقشات سابقة، عبرت أغلب الفصائل الفلسطينية، بخلاف حماس والجهاد الإسلامي، عن تأييدها لوثيقة السجناء. وأشارت حكومة السلطة الفلسطينية إلى قلقها بشأن بعض جوانب الوثيقة، وطعنت في شرعيتها، بل في استصواب تنظيم الاستفتاء، ودعت إلى حوار دون تحديد مواعيد نهائية. إلا أن الأيام الأخيرة شهدت تحقيق تقدم في تضييق شقة الخلاف بشأن المسائل موضع التراع.

في الأسبوع الماضي، هدأت الحالة الأمنية في الشوارع قليلا عقب إجراء مشاورات بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية. وخلصت تلك المشاورات إلى إعلان أن القوة الخاصة، التي أنشأها وزير الداخلية مؤخرا، يجب أن تُدمَج في كشوف الرواتب للسلطة الفلسطينية، بعد أن يكون أعضاؤها قد تلقوا تدريبا ملائما في شؤون الشرطة. لم يتم سحب القوة من الشوارع في غزة بشكل كامل حتى الآن، لكنها أصبحت أقل ظهورا من ذي قبل. إننا نواصل تشجيع جميع الأطراف الفلسطينية على بذل قصارى جهدها لضمان سلاسة عملية قوات الأمن وتماسكها، وللتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج سياسي يلبي رغبة الشعب الفلسطيني في تحقيق حل يرتكز على إقامة دولتين بشكل سلمي، وعن طريق المفاوضات.

وفي غضون ذلك، اجتمع رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت بقادة مصر، والأردن ومجموعة من البلدان الأوروبية

في الشهر الماضي. وكرر رئيس الوزراء رغبته في لقاء الرئيس عباس في المرحلة القادمة، وفعلا، يبدو أهما ربما تتاح لهما الفرصة للقيام بذلك غدا في البتراء. غير أنه أكد على ضرورة التزام حكومة السلطة الفلسطينية بمبادئ اللجنة الرباعية الثلاثة، والسعي إلى إجراء المفاوضات في فترة زمنية محدودة. وأشار رئيس الوزراء أولمرت إلى عزمه على مواصلة تنفيذ خطته المعروفة بخطة ''التجميع''، التي لم تنشر تفاصيلها بعد. ونحن نترقب اجتماع رئيس الوزراء أولمرت مع الرئيس عباس، ونعتبره خطوة هامة في سبيل استئناف المفاوضات، التي تبقى في نظرنا، أفضل سبيل لتشجيع السلام.

فيما يخص الأمن والعنف، أود أن أقول إنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير قُتل ما لا يقل عن ٦٤ فلسطينيا، بينهم ١١ طفلا على الأقل، وجُرح ٣٢٨ فلسطينيا، بينهم كذلك عدد من الأطفال. تسعة وأربعون من القتلى و ٢٥٩ من الجرحى كانوا ضحايا العنف الإسرائيلي - الفلسطيني، أما الباقون فقد كانوا ضحايا العنف بين الفلسطينيين أنفسهم. وخلّف العنف الإسرائيلي - الفلسطيني مقتل إسرائيلي واحد وجرح ١٨.

وكثفت إسرائيل سياستها القائمة على عمليات القتل المتعمد التي تستهدف الناشطين الفلسطينيين، وقصفها لمناطق في غزة، حيث يتواصل إطلاق الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. في ٢٩/أيار مايو، ولأول مرة منذ انسحاب إسرائيل من غزة، دخلت قوات برية إسرائيلية إلى قطاع غزة، وقتلت خمسة فلسطينيين. وفي ٨ حزيران/يونيه، أسفرت غارة جوية على غزة عن مقتل قائد اللجنة الشعبية للمقاومة جمال أبو سمحدانة، إلى جانب أربعة ناشطين آخرين مزعومين، وفي ١٣ حزيران/يونيه، أسفرت هجمتان جويتان بالصواريخ، استهدفتا سيارة زُعِم أنها كانت تحمل قذائف مُعدَّة للإطلاق على إسرائيل، عن مقتل ثلاثة ناشطين في الجهاد الإسلامي، وثمانية من المارة في شارع مزدحم في غزة. ويشعر الأمين العام بانزعاج كبير لتكرار هذا النهج أمس، فرغم إعرابه عن قلقه سابقا، تكرر هذا النمط أمس، إذ قُتِل ثلاثة أطفال وجُرِح العديد من المارة في محاولة قتل مستهدف أخرى نفذتها إسرائيل في مكان مزدحم كذلك في غزة. ونود أن نشدد مرة أخرى على أنه ينبغي لإسرائيل أن تكف عن عمليات القتل المتعمد التي لا تزال تُزهق أرواح المدنيين. ويرى الأمين العام أن الأعمال الإسرائيلية يجب أن تكون متناسبة، وفقا للقانون الإنساني الدولي.

في ٩ حزيران/يونيه، أسفر انفجار في شاطئ في غزة، تزامن مع عملية إسرائيلية شملت قصف المنطقة المحايدة باستخدام أسلحة بحرية وبرية، عن مقتل سبعة مدنيين، كلهم من عائلة واحدة. وحمَّلت السلطة الفلسطينية إسرائيل المسؤولية عن هذا الهجوم. وخلص تحقيق أجرته قوات الدفاع الإسرائيلية بعد ذلك إلى أن الجيش الإسرائيلي لم يكن مسؤولا عن مقتل الفلسطينيين السبعة. غير أن منظمة بارزة لحقوق الإنسان، منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايتس واتش)، طعنت في هذا الاستنتاج. ويتواصل التحقيق الإسرائيلي للتأكد من أسباب الانفجار.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت الأمم المتحدة أن الناشطين الفلسطينيين أطلقوا ١٧٦ صاروخا على الأراضي الإسرائيلية من غزة، بعضها ضرب مدنا إسرائيلية، وأسفر عن جرح خمسة مدنيين، وألحق أضرارا بممتلكات خاصة، ومبان حكومية، من بينها مدرسة. ولأول مرة منذ أكثر من عام، أعلنت حماس مسؤوليتها عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل. ويبدو أن حماس قد أوقفت تلك العمليات في الأيام الأخيرة، وأصدرت تصريحات تشير إلى استعدادها لاستئناف وقف إطلاق النار. إلا أن ناشطين آخرين يواصلون إطلاق الصواريخ على إسرائيل بشكل يومي. ودعا الأمين العام السلطة الفلسطينية إلى تلبية نداء اللجنة الرباعية، والنهوض بالتزاماتها بمكافحة الإرهاب بشكل حاسم، بما في

ذلك وقف الهجمات العشوائية بالصواريخ التي تهدد حياة المدنيين الإسرائيليين.

وأسفرت الصدامات بين ناشطين تابعين لحركتي حماس وفتح عن مقتل قادة محليين والعديد من المارة، من بينهم أطفال ونساء. وشهدت غزة والضفة الغربية مظاهرات احتجاج عنيفة شاركت فيها فصائل متنافسة وموظفون غاضبون لعدم تلقيهم رواتبهم. وتعرض مقر الأمن الوقائي في غزة، ومقار البرلمان ومجلس الوزراء في رام الله إلى النهب. وخفت حدة التوتر قليلا بعد التطورات التي وقعت في الأسبوع الماضي.

وانتقل الآن إلى الحالة المالية والإنسانية. لم تخف حدة الأزمة المالية التي تمر بها السلطة الفلسطينية. ووفقا لصندوق النقد الدولي، بلغت إيرادات السلطة الفلسطينية في نيسان/أبريل ٣٥ مليون دولار فحسب – أي سدس ما تتطلبه شهريا. ولا يزال استمرار عدم تحويل ضريبة القيمة المضافة وإيرادات الجمارك التي تحصلها إسرائيل يشكل عقبة كبيرة تعيق الاستقرار المالي. بيد أنه ثمة تقارير عن مبالغ نقدية كبيرة أدخلها إلى غزة مسؤولو السلطة الفلسطينية وأعضاء حماس.

وفي حزيران/يونيه دفعت السلطة الفلسطينية مرتب شهر واحد إلى ١٠ ٠٠٠ موظف ممن يتقاضون أدنى المرتبات من خلال حساب خزانتها. علاوة على ذلك، حصل ٩٠ ٠٠٠ موظف آخر يوم الاثنين الموافق ١٩ حزيران/يونيه، على حوالي ٣٠٠ دولار لكل منهم كمبالغ مقدمة سلفا من السلطة الفلسطينية، باستخدام المبالغ النقدية التي جلبها مسؤولوها وصُرفت عبر مكاتب البريد المحلية. ولم يحصل بقية الموظفين الذين يبلغ عددهم قرابة ٤٠ ٠٠٠ موظف على مرتباتهم منذ شباط/فبراير.

وتوقفت بعض الخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية. ولم تتمكن وزارة الشؤون الاجتماعية من دفع مبالغ نقدية إلى ٤٧ ٠٠٠ شخص يواجهون ظروفا خاصة. واضطرت خدمات مستشفى غزة الرئيسي إلى خفض عدد العمليات الجراحية التي تجريها إلى النصف على مدى ثلاثة أسابيع بسبب نقص الأدوية الأساسية. واستؤنفت العمليات الجراحية الاعتيادية الآن، في أعقاب تدخل منظمة كير الإنسانية. ولم تتحقق خطة الحكومة الإسرائيلية بصرف ١١ مليون دولار من مداخيل تحويل ضريبة القيمة المضافة وإيرادات الجمارك على الأدوية لحساب السلطة الفلسطينية.

ويشهد الاقتصاد الآن تدهورا. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٦. وتضررت غزة أكثر من الضفة الغربية من جراء الأزمة الراهنة. ويعمل قرابة ٤٠ في المائة من العاملين في غزة لدى السلطة الفلسطينية. وارتفعت البطالة في غزة أيضا ست نقاط مئوية إلى ٣٤ في المائة في الربع الأول من العام، بسبب الحظر التام على عبور العمال من غزة إلى إسرائيل. وأفادت العديد من التقارير بأن السكان يبيعون ممتلكاتهم أو يستغنون عن الأغذية الأساسية كاللحم، لتدبير قوتهم.

ووفقا لتوقعات البنك الدولي، فإن استمرار التدهور الاقتصادي، المقترن بتردي الخدمات العامة، سيكون له أثر إنساني كبير وقد تكون له عواقب أطول أجلا على آفاق تحقيق السلم والأمن ما لم يكبح جماحه. وطالما بقيت السلطة الفلسطينية عاجزة عن تغطية نفقاتها المؤسسية بالكامل، ستتدهور الخدمات وربما يضطر العديد من الموظفين العاملين لدى السلطة الفلسطينية إلى البحث عن مصادر بديلة للدخل، إذا استمرت الأزمة المالية. وسيلحق خروج الموظفين الأكفاء من الخدمة الضرر بالإدارة وتقديم الخدمات على الأجلين الآني والطويل.

بيد أن الأمين العام يسره أن المجموعة الرباعية، صادقت بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه على آلية دولية مؤقتة استحدثها الاتحاد الأوروبي لتيسير تقديم المساعدات القائمة على الاحتياجات مباشرة إلى أبناء الشعب الفلسطيني، بما في ذلك المعدات الأساسية، والإمدادات، ودعم الخدمات الصحية؛ ودعم عدم انقطاع الطاقة والمرافق؛ وتقديم الإعانات إلى الفقراء من الفلسطينيين. ويتطلع الأمين العام، من جانبه إلى المانحين والمنظمات الدولية الأخرى وإلى إسرائيل – مع أخذ مسؤولياتها بالحسبان – لدعم تلك الآلية، كيما يبدأ تشغيلها بسرعة ونجاعة.

أما بالنسبة لحرية الانتقال والوصول، فأود ملاحظة أنه بسبب التدابير الأمنية الإسرائيلية المتزايدة الصرامة، لم يتسن لموظفي الأمم المتحدة من المحليين العبور من خلال معبر إيريز من وإلى غزة منذ شباط/فبراير، بينما تزيد تدابير جديدة من إعاقة حركة الموظفين الدوليين كذلك. وكانت حركة موظفي الأمم المتحدة، وخاصة من المحليين أكثر صعوبة هذا العام بين القدس، حيث تقع مقار معظم منظمات الأمم المتحدة، وبقية أنحاء الضفة الغربية، حيث تمس الحاجة إلى تقديم المساعدات. وما فتئت الأمم المتحدة تثير تلك الشواغل مع السلطات الإسرائيلية، بدون أي بوادر تشير إلى تحسن الوضع حتى الآن.

وتحسنت حركة نقل البضائع الإنسانية والتجارية إلى قطاع غزة بعض الشيء منذ نهاية أيار/مايو، مع ارتفاع أرقام الصادرات إلى حمولة ٢١ شاحنة يوميا بعد يوم ٢٢ أيار/مايو. وتشير أرقام الواردات لشهر أيار/مايو، إلى شحن حمولة ٢٥٠ شاحنة يوميا في المتوسط، إلى قطاع غزة مما يسمح بتجديد مخزونات الأغذية الأساسية التي قاربت على النضوب. ونأمل أن يتواصل هذا الاتجاه. غير أنه حتى مع تحسن الأوضاع، لا تزال منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبرنامج الأغذية العالمي تواجه زيادات كبيرة في التكاليف تقارب ١٢٠ ٠٠٠ دولار شهريا من جراء التأخير الطويل لعودة الحاويات الفارغة من قطاع غزة إلى ميناء أشدود.

وأنتقل الآن إلى المستوطنات والجدار العازل. تتواصل أنشطة الاستيطان الإسرائيلية على الرغم من خريطة الطريق وإعراب المجموعة الرباعية عن قلقها مؤخرا. ووفقا لتقرير صادر عن منظمة السلام الآن الإسرائيلية غير الحكومية، يجري تشييد قرابة ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية، بينما يستمر بناء مركز شرطة في منطقة هـ – ١ بين القدس و معال أدوميم.

ويتواصل بناء الجدار العازل أيضا، على الرغم من الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية. وأقرت المحكمة العليا الإسرائيلية في ٢٣ أيار/مايو مسار قطاع من الجدار في القدس يمر بين معال أدوميم وقرية الأزعرية. وأصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية أمرا بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه بتفكيك ٥ كيلومترات من الجدار، شرق مستوطنة تزوفين. ووفقا للمحكمة، أخفت الدولة أثناء جلسات سابقة حقيقة أن رسم الطريق يعزى جزئيا إلى خطة رئيسية لتوسيع المستوطنة، وليس لاعتبارات أمنية فحسب. وأفادت التقارير بأن وزير الدفاع أمر بإجراء استعراض لمسار الجدار بغية تقليل أثره على الحياة اليومية للفلسطينيين.

ووقع العديد من التطورات المقلقة في لبنان. ففي ٢٦ أيار/مايو، قتل عضو مخضرم من منظمة الجهاد الإسلامية وأخوه في مدينة صيدا الجنوبية. وتدعي الحكومة اللبنانية أن إسرائيل مسؤولة عن ذلك الانفجار؛ الأمر الذي أنكرته إسرائيل.

وبعد يومين، وفي صبيحة ٢٨ أيار/مايو، أطلقت عناصر مسلحة غير معروفة الهوية من جنوب لبنان الصواريخ

ضد مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية على مسافة ٨ كيلومترات جنوب الخط الأزرق، مما أدى إلى جرح جندي إسرائيلي. وردت الطائرات الإسرائيلية بقصف مواقع للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة في سهل البقاع والنعامة، جنوب بيروت، حيث ذكر أنها أدت إلى مقتل أحد أعضاء الجبهة وجرح عدد آخر.

وعصر ذلك اليوم، أطلق قناص مجهول الهوية النار من الجانب اللبناني للخط مما أسفر عن جرح جندي إسرائيلي. وردت إسرائيل بهجمات جوية ضد مواقع حزب الله عبر جنوب لبنان، مما أدى إلى مقتل عضو من حزب الله وجرح مواطنين مدنيين لبنانيين. ورد حزب الله بهجوم بالصواريخ، والقذائف، ومدافع الهاون والأسلحة النارية الصغيرة.

وتدخل ممثلون كبار للأمم المتحدة في الميدان لدى الطرفين، وتضافرت جهودهم لترتيب وقف لإطلاق النار. ودعا الأمين العام إلى التزام أقصى قدر من ضبط النفس في الوقت الذي أشاد بحكومتي إسرائيل ولبنان على السواء لتفاديهما المزيد من التصعيد. وظل الوضع على طول الخط الأزرق هادئا منذ أحداث ٢٨ أيار/مايو.

ويوضح ذلك التدهور المفاجئ أنه من الأهمية بمكان أن تبذل حكومة لبنان قصارى جهدها، لبسط سلطتها الفاعلة على كل أراضيها والسيطرة على استخدام القوة، من أجل منع حدوث انتهاكات على امتداد الخط الأزرق.

وثمة ١٩ خرقا جويا إسرائيليا للخط الأزرق – بدون حساب سبعة انتهاكات حصلت في ٢٨ أيار/مايو أثناء تبادل إطلاق النار – بعضها في عمق الأراضي اللبنانية. ولا بد للسلطات الإسرائيلية من وقف تلك الانتهاكات الجوية واحترام الخط الأزرق.

وفي ١ حزيران/يونيه، قدمت اللجنة المكلفة بتقديم مقترحات لإصلاح القانون الانتخابي توصياتها إلى رئيس الوزراء السنيورة. وهي خطوة أولى صوب إصلاح انتخابي يمثل أولوية رئيسية للحكومة اللبنانية. وتواصل دائرة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم دعمهما لعملية الإصلاح الانتخابي الهامة تلك.

وانعقدت الجولة الثامنة للحوار الوطني اللبناني في ٨ حزيران/يونيه. وتواصلت المناقشات حول استراتيجية للدفاع الوطني في لبنان، مع عرض مقترحات جديدة خلال المائدة من أجل دراستها مزيدا. وناقش القادة اللبنانيون أيضا التدابير الرامية إلى تخفيف حدة التوتر السياسي في البلد إثر التظاهرات التي عمت بيروت يومي ١ و ٢ حزيران/يونيه. ونشيد بقادة لبنان على تلك المبادرة التي أوضحت مرة أخرى مزايا إجراء حوار للتصدي للقضايا التي تمثل شاغلا وطنيا.

لقد قدمت تقريرا مفصلا عن التدهور الخطير على الصعيد الميداني الذي شاهدناه هذا الشهر في الشرق الأوسط. ويزعج الأمم المتحدة بشكل خاص قتل عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين في غزة. وأجدد نداءات الأمين العام المتكررة باحترام القانون الدولي الإنساني بغية تفادي استهداف الفلسطينيين أو تعريضهم لخطر كبير ومنظور.

وعلى الجميع ضبط النفس بالنظر إلى بصيص الأمل الذي بدأنا نراه في الأيام الأخيرة. وتجدر الإشارة إلى الاتفاق الفلسطيني – الفلسطيني لإدماج القوات الخاصة في كشوف مرتبات السلطة الفلسطينية، وجهود تضييق شقة الخلاف بشأن الحوار الوطني الفلسطيني، وقرارات الأطراف تفادي التصعيد إلى مستويات يصعب التراجع منها، رغم أن هذا التقييم ينبغي أن يخفف منه إدراك أن العنف ما زال مستمرا.

إن الإشارة الإيجابية التي أطلقتها اللجنة الرباعية الأسبوع الماضي بقرارها توصيل المعونة إلى الشعب الفلسطيني – والتي نتمنى أن تدعمها وتنفذها بشكل سريع جميع الأطراف المعنية – تعطي زخما إضافيا إلى الأصوات الفلسطينية في الداخل الداعية إلى ضبط النفس والحوار. ونتمنى أن تسمع تلك الأصوات وأن يستجاب لها من أجل السلام، والأمن، وكرامة شعب المنطقة.

أخيرا، من الحيوي أن يواصل القادة الإسرائيليون والفلسطينيون جهودهم لتمهيد الطريق لإجراء مفاوضات هادفة. ومما يثلج صدرنا، في هذا الصدد، أن استطلاعات الرأي العام لا تزال تؤكد رغبة الشعبين في التوصل إلى حل يرتكز على وجود دولتين، وتحقيق هذا الهدف بشكل سلمي عن طريق المفاوضات. وستواصل الأمم المتحدة عملها مع شركائها لبلوغ ذلك الهدف، الذي لا يوجد بديل عنه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السيد غامباري على إحاطته الإعلامية.

وبهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.